تداول السلطة في نيجيريا

الدكتور
خيري عبد الرزاق جاسم
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المقدمة

منذ أن حصلت نيجيريا على الاستقلال في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦٠ عرفت حالات متكررة من تداول السلطة، والسمة البارزة لحالات التداول تلك، أن معظمها تم بطريقة لا دستورية (طبقا الى وجهة نظر أساتذة القانون الدستوري) أذ شهدت ستة انقلابات عسكرية في حين لم تعرف سوى أربع تجارب لتداول السلطة عبر الانتخابات التنافسية. تأرجح النظام السياسي النيجيري تبعا لذلك بين الحكم العسكري، والحكم المدني وان كان الشكل الاول هو الذي طغى على شكل الحكم منذ سنوات ما بعد الاستقلال، وهذا يعني أن هناك مشكلات تواجهها عملية تداول السلطة، وأن تشخيص وتحليل طبيعة تلك المشكلات فضلا عن مستقبل عملية تداول السلطة في نيجيريا يتطلب منا الاجابة عن سؤال سيشكل المحور الرئيس لبحثنا هذا وهو "ما هي العوامل التي ادت الى أفشال عملية التداول السلمي للسلطة في نيجيريا"؟

الاجابة عن هذا السؤال تتطلب منا، وصف وتحليل طبيعة المجتمع النيجيري ، ثم مدى توافر عناصر أنجاح ام افشال تلك العملية، ومن ثم تطبيق ذلك على التجارب الاربع التي عرفتها نيجيريا كنماذج تطبيقية لعملية تداول السلطة. وبعدها نبحث في الاسباب الخارجية المؤثرة في العملية قيد الدراسة واسهام كل من الاسباب الداخلية والخارجية في تحويل عملية تداول السلطة الى أزمة تعيشها نيجيريا.

أن الدوافع وراء هذه الدراسة يكمن في معرفة لماذا كان تأريخ نيجيريا حافلا بالانقلابات والانقلابات المضادة منذ استقلالها ومنذ اجراء اول انتخابات برلمانية في عام ١٩٦٤م، ولم يحدث أن تخلى حاكم عسكري عن السلطة الا في حالات. ثم ما هو مصير الانتقال الى الحكم المدني في نيجيريا؟

الفصل الاول
طبيعة المجتمع النيجيري وعملية تداول السلطة

لا توجد احصاءات ثابتة عن عدد سكان نيجريا، فعدد سكانها غير ثابت وغير معروف بشكل دقيق، لكن ماهو مؤكد أن نيجيريا تعد أكبر الدول الافريقية تعدادا للسكان، وحسب احصاء قديم مأخوذ من النشريات الدولية يرتب نيجيريا الدولة العاشرة في العالم من حيث عدد سكانها[١]، اذ يبلغ نحو (١٢٧) مليون نسمة[٢]. بينما يشير التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٢ الى أن عدد سكان نيجريا (١١٦،٩) مليون نسمة.

تؤشر التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري الى انه من المجتمعات المعقدة التركيب والسمة الغالبة على الشعب كونه مجتمع قبائلي "فالقبيلة هي الوحدة الاساسية في تركيبته" ونظرة الى تركيبة المجتمع تؤكد لنا انها تتألف من تعددية قبلية، لغوية، ثقافية ودينية.

ولاجل توضيح ذلك سنعمل على مناقشة تركيبة المجتمع النيجيري لنرى الى أي مدى يمكن أن يكون المجتمع بتركيبة مؤهلا لانجاح او افشال عملية تداول السلطة فيه.

المبحث الاول
تركيبة المجتمع النيجيري

يضم الاقليم النيجيري العديد من القبائل[٣] ولم يتم ضم اجزاء هذا الاقليم مع بعضها الا عام ١٩١٤ حيث تم الاندماج تحت ادارة انكليزية واحدة. وهي تبعا لذلك لم تعرف القومية بل عرفت القبيلة ومثلت تبعا لذلك امتدادا طبيعيا لواقع سابق[٤].

تعيش قبائل الايبو في الشرق، بينما تعيش قبائل اليوربا في الغرب وكل منها يسيطر على منطقته. "لذلك ما تزال روح العداوة بين القبائل باقية وما تزال النزعة القبلية قوية الى يومنا هذا"[٥]. فضلا عن ذلك فأن التقسيم الاعتباطي لنيجيريا[٦]" من بريطانيا ادى دورا في تفريق الكثير من القبائل بين الدول المجاورة لنيجيريا. فنجد مثلا في الجنوب الشرقي لداهمي بمنطقة

---

(١) طارق حسني/ازمة السكن والتنمية في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٠) ١٩٨٧، ص١٩٧.

(٢) ابراهيم احمد عرفات/الدور الاقليمي لنيجيريا: مراجعة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية،العدد (١٥٤) تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٣، ص٢١٩.

(٣) تشير بعض المصادر الى وجود عشر قبائل رئيسية في نيجيريا هي الهاوسا - الفولاذي / يوربا - ايبو / افيك / ابيبو - اناج / كانوري / تيف / ايجاو / آدو / اوهويو / نوبيه . ينظر : محمد مصطفى الشعيبني، نيجيريا : الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية / القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٣٠.

(٤) آدم الآلوري / الاسلام اليوم وغدا في نيجيريا ، مطابع المختار الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٩٨ .

(٥) آدم الالوري ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٩٨-٩٩.

(٦) وردت عبارة" التقسيم لاعتباطي الكيفي " في كتاب النخبة والمجتمع ل " توم بوتومور " في معرض حديثة عن الدول الافريقية وكيف ادى التقسيم الاعتباطي الكيفي فيما بين الدول القوى الاستعمارية دورا في ايجاد مشكلة تتعلق بتماسك وتلاحم مجتمع متكون من جماعات قبلية .
ينظر : توم بوتومور النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٢ / ص٩٦ .

بورتونوفو أبناء قبائل اليوربا، اما ابناء الهاوسا فقد انتشروا فيما يقرب من (١٠٠) ميل داخل حدود جمهورية النيجير[٧].

ومما زاد الامر سوءا هو أن هذا التقسيم امتد الى المجتمع النيجيري نفسه وأثر في ذلك من جانبين الاول: في علاقة نيجيريا مع الدول المجاورة كالنيجر والكمرون وبنين.. والاخر: في تركيبة المجتمع نفسه، فوجود الكثير من الجماعات الاثنية الصغرى التي لا يزيد عدد اعضائها عن الف نسمة-الى الان هناك اختلاف حول عدد تلك الجماعات[٨]-بشكل أثر في حدة النزاع بين القبائل، ونشوب ظاهرة العنف العرقي مؤخرا. النزاع بين قبائل الايبو واليوربا والهاوسا قاد الى قيام حركة انفصالية في مناطق الايبو في اقليم "بيافرا" خلال سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠[٩] بسبب التعصب العرقي[١٠].

وعلى الرغم من أن اللغة الانكليزية تعد اللغة الرسمية للحكومة الفيدرالية ولمعظم الولايات النيجيرية فأن اكثر اللغات انتشارا في نيجيريا هي لغة الهاوسا (Hausa) في الشمال واليوربا في الغرب ، والافيك (Efik) والايبو (Ibo) والايبيو (Ibibio) في الاقليم الشرقي واقليم وسط الغرب[١١]. وبينما تعد الهاوسا / الفولاني اكبر جماعتين لغويتين في شمال البلاد، فان اليوربا والايبو تعدان اكبر جماعتين لغويتين في جنوب البلاد وهما تنتميان الى المجموعة اللغوية لكوا (kwa). ويعد الشمال اكثر تناسقا من الجنوب لغويا ذلك أن لغة الهاوسا[١٢] قد اصبحت في

---

(٧) سامي منصور، نيجيريا عملاق افريقيا الثائه ، مطابع دار المعارف ، القاهرة ، { د،ت } ، ص٩٧.

(٨) هناك من يؤكد على ان عددها يزيد على (٤٠٠) جماعة عرقية.
ينظر: ابراهيم نصر، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، (د.ن)، القاهرة ، ١٩٨٦ ص٦ ويبدو أن الرقم الاكثر شيوعا هو (٢٥٠) جماعة عرقية تتباين في اوزانها النسبية وقوة تأثيرها على الصعيد السياسي . ينظر : ابراهيم احمد عرفات ، مرجع سبق ذكره /ص٢١٩ .

(٩) بدأت الحرب الاهلية في عام ١٩٦٧ / عندما اندلع العنف القبلي في الشمال وتعرض " الايبو " المقيمون هناك لهجمات من جانب القبائل الشمالية وجاء هذا الاجراء نتيجة لقيام العسكريون بزعامة الجنرال (ايرونس) بانقلاب عسكري اطاح بالحكم المدني في كانون الثاني / يناير ١٩٦٦ ، وراح ضحيته عدد كبير من زعماء قبيلة الهاوسا في الشمال . وفي اب / اغسطس ١٩٦٦ أي بعد ثمانية اشهر من الانقلاب وقع انقلاب عسكري ضد حكم (ايرونس) وتولى من بعده الحكم الجنرال (يعقوب جوون) عقب ذلك بدأت العلاقات بين الطرفين تتدهور ولاحت في الافق نذر الحرب الاهلية ، مما حدا ب (اوجكو) - حاكم الاقليم الشرقي - الى الاعلان ايذانا ببدء حرب اهلية دموية عنيفة في نيجيريا استمرت حوالي ثلاثين شهرا وانتهت في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠ وسقطت الحركة الانفصالية نهائيا .
للمزيد من التفاصيل حول الحرب الاهلية واعلان (اوجوكو) الاستقلال . ينظر: اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق ، ط٣، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٧٢. كذلك: عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوردة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٢١١. ايضا: علي أي مزروعي، مايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقيا، ترجمة شاكر نصيف لطيف، ج ٢، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٢٦-٣٤ .

(١٠) محمد مصطفى الشعبيني ، مرجع سبق ذكره / ص ٣٦ .

(١١) المرجع نفسه .

(١٢) نشأت هذه اللغة في الشريط الممتد من السنغال غربا الى كردفان شرقا . واكثر من (٣٠ %) من كلماتها من اللغة العربية والباقي من اللغات المحلية في تلك المناطق ، وقد كانت تكتب منذ مئات السنين بالحروف العربية ،

مضامينها واغراضها لغة التعامل في الشمال . لذلك نلاحظ أن اللغة الرسمية في الشمال هي لغة الهاوسا بجانب اللغة الانكليزية، في حين نجد في الجنوب اقفارا الى لغة مشتركة نتيجة للصراع الاثني، فضلا عن وجود الكثير من الاقليات اللغوية (اذ يتوزع سكانها على اكثر من مئة لغة)[١٣]. وهكذا يبدو واضحا أن جانبا كبيرا من الاختلاف بين الجماعات الاثنية يعود الى "الاختلافات اللغوية"[١٤] الاكثر من ذلك أن بعض القبائل احتفظت بلغاتها الاصلية ولهجاتها، تتحدث بها معرفة ابنائها باللغة السائدة في الاقليم[١٥]. مما جعل نيجيريا تعيش حالة من التعددية اللغوية التي أنعكست على طبيعة الثقافة في نيجيريا، فعرفت تبعا لذلك حالة من التعددية الثقافية.

واذا كانت التعددية الاثنية تعود بالاساس الى الاختلافات الثقافية، وان الاختلافات الثقافية المتقاطعة تكرس التعددية الاثنية فأن التعددية الثقافية التي تعيشها نيجيريا متنوعة، ويمكن رصد ستة انماط ثقافية فيها هي[١٦]:

١. الثقافة السودانية الاسلامية في شمال نيجيريا حيث قبائل الهاوسا/الفولاني.
٢. الثقافة الغابية والساحلية في الجنوب الشرقي حيث تعيش جماعات شبه مستقلة من الايبو.
٣. ثقافة ممالك الغابات في الجنوب الغربي حيث قبائل اليوربا.
٤. ثقافة الرعاة وهي ثقافة متناثرة في شمال البلاد.
٥. ثقافات لمجموعات صغيرة اقل تطورا في الحزام الاوسط على طول نهري النيجر وبنيوي وعلى طول الحدود الشرقية.
٦. ثقافة المستعمر التي روج لها او تلك التي اكتسبتها النخبة المتعلمة في الخارج أبان المرحلة الاستعمارية.

اما بخصوص التعددية الدينية، فالديانات السائدة في المجتمع النيجيري هي : الاسلام والمسيحية والديانات التقليدية، ويتركز الاسلام في الاقليم الشمالي ويمتد جنوبا ليصل الى اقصى الساحل الجانبي الغربي، بينما نجد سكان الغرب ينقسمون تقريبا الى ٥٠% مسلمين و٥٠% مسيحيين. وتتغلغل المسيحية في شكل جيوب شمالا وفي بعض المناطق الوسطى والشرقية

ولكنها في الفترة الاخيرة كتبت ايضا بالحروف اللاتينية وهي لغة التفاهم المحلية الرئيسة في شمال نيجيريا والنيجر وفولتا العليا والداهومي وتوجو وغانا . ويقدر عدد المتكلمين بها حوالي ٦٠ مليون سنة ١٩٧١ . ينظر : محمد عبد العزيز اسحاق / نهضة افريقيا / الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر / القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٠ .

(١٣) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٣ .

(١٤) ابراهيم نصر / مرجع سبق ذكره / ص٧ .

(١٥) محمد مصطفى الشعبيني ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩.

(١٦) وردت الانماط الخمس الاولى في ابراهيم نصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦-٧ . اما النمط السادس فلقد اورده الباحث لاكمال طبيعة الواقع الثقافي في نيجيريا ، لاسيما وان هذا النمط يمثل نتيجة من نتائج المرحلة الاستعمارية .
بخصوص النخبة المثقفة بثقافة المستعمر ودورها ينظر على سبيل المثال : س.هـ دود ، التنمية السياسية ، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة { د.ت } ، ص ص ٦١-٧٩ . كذلك ت . بوتومور ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٥ ــ ١١٤ . ايضا : ب. س لويد ، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال (سلسلة عالم المعرفة) مطابع اليقظة ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٣١ - ١٦١ .

بالحزام الاوسط. في المقاطعتين الشرقية والغربية من نيجيريا[١٧]. اما الديانات التقليدية (الوثنية) فما زالت سائدة في شرق الحزام الاوسط وفي بعض المناطق الريفية المتناثرة وفي مختلف ارجاء البلاد حيث لم يزل السكان في عزلة نسبية عن المناطق الحضرية.

اما نسبة المسلمين والمسيحيين والذين يدينون بالديانة الوثنية الى عدد السكان فتشير الاحصاءات الى أن ٥٠% من عدد السكان مسلمون و٣٥% مسيحيون وهم من الكاثوليك والبروتستانت. اما ما تبقى منهم (١٥%) فهم موزعون على الديانات الافريقية المحلية (الوثنيون).

المبحث الثاني

تركيبة المجتمع النيجيري وعملية تداول السلطة

ادت تركيبة المجتمع النيجيري بمكوناتها الرئيسية السابق ذكرها اللغوية والثقافية والدينية دورا مؤثرا في خلق أزمة متعددة الجوانب اندماج وطني، وحدة وطنية، مشاركة سياسية... وبالشكل الذي قاد الى سلبية الاداء من الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم نيجيريا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. ولم يكن التنوع في تركيبة المجتمع هو السبب وراء ذلك لان مسألة التنوع وعدم التجانس تتميز بها معظم المجتمعات حتى تلك التي توصف بالمتقدمة، ولكن السبب يكمن في عدم التلاقي فيما بين مكونات المجتمع النيجيري، اذ غالبا ما تتسم العلاقة فيما بينها بالرفض للاخر ومحاولة هيمنة جانب على اخر يعطي لنفسه الحق في نفي الاخر. بالمحصلة نكون امام ازمة مجتمعة تعيق من بين ما تعيق عملية التداول السلمي للسلطة.

وفي حال كون العلاقة في المجتمع التعددي قائمة على نفي الاخر، فأنها ستحمل بين ثناياها أثار سلبية على عملية تداول السلطة، وبالتالي ستكون عاجزة عن تحقيق متطلبات عملية تداول السلطة الاساسية والتي من بينها:-

١. الجانب النفسي (السايكولوجي) المتعلق بسلوك الفرد والجماعة، والذي يشكل بمجمله سلوك الافراد ونظرتهم الى السلطة، وبالتالي يشكل الموقف من تداول السلطة. وباختصار تعزيز الجانب المتعلق بايمان الفرد والجماعة بضرورة تداول السلطة.
٢. الجانب المؤسسي: الذي يكفل ايمان الفرد والجماعة بضرورة تداول السلطة (عبر الجانب المؤسسي والتنظيمي مصاغا ومبلورا في دساتير وقوانين... على أن يكون ذلك دائرا في اطار ثقافي يقبل بالديمقراطية والتعدد سبيلا الى النهضة والتقدم عموما)[١٨] وتجسده المشاركة السياسية[١٩].

---

[١٧] محمد عبد العزيز اسحاق ، المرجع سبق ذكره ، ص ٣٢.

[١٨] احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥٥) كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، ص ٤.

[١٩] بخصوص المشاركة السياسية ينظر على سبيل المثال :

samuel p. huntington' no easy choice - political Participation in developing countries 'USA' 1976 ' p.p 3-6.

كذلك صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي : اسسه وابعاده ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٦، ص٣٣٤.

٣. التعددية السياسية: التي من اهم اهدافها " أن تكفل تداول السلطة وحريات التعبير عن الرأي والمصالح والانتخاب... الخ وعلى ذلك يؤكد "غسان سلامة" على أن "هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو انشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد اطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر، ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء أصبعه[٢٠].

٤. ترقية مؤسسات المجتمع المدني: صار لازما لانجاح الديمقراطية في أي بلد من بلدان العالم الثالث، أن تعزز مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها رافدا مهما من روافد انجاح عملية التداول السلمي. فالمجتمع المدني باختصار، هو ذلك المجتمع الذي يساهم بالشأن العام من موقع تحليلي نقدي لصالح المجتمع بكليته. ويدافع عن الحريات الاساسية لكل اعضاء المجتمع بلا تفضيل او تميز ويطلق المبادرات والطاقات الاهلية وفي الوقت ذاته يدافع عن المجتمع، ومؤسسات الدولة ضد كل ما من شأنه أن يسعى الى اثارة النعرات الطائفية او العرقية او الدينية ، كما أن هذا المجتمع يجب أن ينشط كثيرا في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. عليه فأن ترقية مؤسسات المجتمع المدني يلقي عليه" تحمل مسؤولياته في تشجيع الانفتاح والمصارحة في طلب الحقوق على أن تتحرك كل فئة في المجتمع ليكون لها دور في اصلاح الامور وذلك ببث التربية والتعليم وتوجيههما نحو هذه الغايات الحيوية"[٢١].

وهنا اذا وضعنا النتيجة قبل السبب نقول: أن طبيعة المجتمع النيجيري حملت اثارا سلبية على امكانية تداول السلطة، فالتعددية القبلية ادت الى كثرة النزاعات فيما بين القبائل، ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى النزاع القبلي بين قبائل الهاوسا / الفولاني وقبائل الايبو[٢٢] مثلا. والتعددية اللغوية افضت الى التشرذم اللغوي، فعلى سبيل المثال توجد في الاقليم الشمالي "اكثر من ٢٨ لغة مختلفة وكثير منها ليس له حروف ابجدية[٢٣]. الأمر الذي ادى الى غياب لغة موحدة تكون عاملا للوحدة بين الاقاليم النيجيرية، الاكثر من ذلك أن لغتها الرسمية (الانكليزية) بعيدة كل البعد عن طبيعة المجتمع لذلك فهي عامل تنافر وليس عامل تلاحم في المجتمع النيجيري. وكذا الحال بالنسبة الى التعددية العرقية التي قادت الى نوع من التنافر والتنازع حتى بين القبائل التي تعتنق ديانة واحدة.

وهكذا، فان التعددية اللغوية-الدينية انعكست في طبيعة الثقافة النيجيرية فكرست هي الأخرى حالة التناقض في المجتمع بسبب تعدديتها، وغياب ثقافة وطنية تحتوي الثقافات الفرعية في المجتمع النيجيري.

---

[٢٠] غسان سلامة، التعددية السياسية في المشرق: من الصيغ التقليدية الى الصيغ الحديثة، ورقة قدمت الى ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي ، عمان ٢٦-٢٨ آذار / مارس ١٩٨٩ / ص ١١ .

[٢١] احمد العناني (مراجعة كتاب) الفساد والديمقراطية وحقوق الانسان في افريقية الغربية (اعمال ندوة عقدها منتدى القيادة الافريقية بمدينة كونتونا / بنين ١٩-٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ . ورد في نشرة المنتدى العدد (١١٧) حزيران / يونيو ١٩٩٥ / ص ٢٢ .

[٢٢] للمزيد من التفاصيل بخصوص النزاع القبلي بين قبائل الهاوسا / الفولاني وقبائل الايبو ينظر: مجلة الطليعة العربية، العدد (٣٥) ١٩٨٤/١/٩.

[٢٣] محمد مصطفى الشعيبني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ .

كل ذلك قاد بشكل او آخر الى وضع امكانية نجاح تداول السلطة في نيجيريا في موضع الشك والصعوبة في نجاح العملية، فنيجيريا التي عرفت التعددية السياسية والحزبية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال[٢٤] لم تصل بعد الى تحقيق الجانب النفسي (السايكولوجي) المتمثل بايمان الفرد والجماعة بضرورة تداول السلطة، وهو ما انعكس بصورة واضحة في طبيعة التجارب النيجيرية لتداول السلطة.

الفصل الثاني
تداول السلطة في نيجيريا: تطبيقاتها-معوقاتها

عرفت نيجيريا الكثير من تجارب تداول السلطة، ولكنها ظلت محض تجارب لانها لم تستقر ولم تتحول الى عملية يتسم بها نظام الحكم. مع ملاحظة أن التجربة الرابعة ربما تكون نموذجية أن هي استمرت في معالجتها للمشكلات الرئيسة التي تعيق عملية التداول السلمي للسلطة. والملاحظ ايضا أن عدم استقرار تلك التجارب يجعلنا نرصد معوقات تحول دون تحول العملية الى سمة في النظام السياسي النيجيري، الأمر الذي يجعلنا نبحث في تلك المعوقات، بالانطلاق من التجارب التي عرفتها. ولذلك سنعمل في هذا الفصل على بحث تطبيقات تداول السلطة ومعوقاتها عبر مبحثين.

المبحث الاول
تطبيقات تداول السلطة في نيجيريا المستقلة[٢٥]

عرفت نيجيريا تطبيقات لتداول السلطة في الحقبة الممتدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى يومنا هذا وقبل الدخول في تفاصيل الحالات التطبيقية، لابد من الاشارة الى أن نيجيريا عرفت في المرحلة ما قبل الاستقلال وتحديدا عام ١٩٥٩ أول انتخابات فيدرالية، وشهدت بعدها انتقال سلمي للسلطة من السيطرة الاستعمارية (البريطانية) الى ايدي النيجيريين "وشكل الهيكل الدستوري لعام ١٩٥٤ محور دستور الاستقلال لعام ١٩٦٠، والذي تحول ليصبح الدستور الجمهوري لنيجيريا عام ١٩٦٣. وقد تبنى هذا الدستور الشكل الفيدرالي للدولة ونظام الحكم البرلماني"[٢٦].

يعاب على تلك العملية هو أن السلطة في المرحلة الاستعمارية تكون فاقدة لشرعيتها، عليه من البديهي أن تصبح عدم شرعية السلطة مفتقرة لعملية تداولها.

عليه سنعمد الى حصر تجارب السلطة النيجيرية المستقلة وكما يأتي : -

---

[٢٤] للتأكد من ذلك ينظر الفصل الثاني - المبحث الاول - المتعلق بتجارب تداول السلطة في نيجيريا وتحديدا التجربة الاولى .

[٢٥] عرفت نيجيريا تجارب لتداول السلطة قبل الاستقلال وتحديدا عرفت اول انتخابات فيدرالية قبل الاستقلال في عام ١٩٥٩ ، ولاغراض البحث ارتئينا حصر تلك التجارب بنيجيريا المستقلة . وللمزيد من التفاصيل بخصوص أول انتخابات فيدرالية عرفتها نيجيريا . ينظر على سبيل المثال : - ابراهيم نصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

[٢٦] المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

التجربة الاولى: وهي التجربة التي تم فيها تسلم السلطة من ايدي العسكريين بعد حكم استمر لمدة (١٣) عاما الى المدنيين عام ١٩٧٩[٢٧]، وعلى الرغم من خوض الاحزاب السياسية[٢٨] الانتخابات التنافسية الاانها كانت من تنظيم العسكر، فالحملة الانتخابية التي نظمها العسكر ساهمت في نجاح اختيارهما ل (شيخو شيغاري)[٢٩] لتولي مسؤولية رئاسة الدولة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ . بعد أن تخلى الجنرال (اوبسانجو) طوعا عن السلطة لصلاح المدنيين. تمتاز هذه التجربة بأنها الاولى التي يتم فيها تداول سلمي للسلطة أي انتقالها الى سلطة مدنية ومن ثم لتقود الى التجربة الثانية.

التجربة الثانية: عرفت نيجيريا التجربة الانتخابية الثانية في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٣ وتنافست فيها ستة احزاب سياسية لاختيار مرشحين لمركز الرئاسة والمراكز الحكومية ولمجلسي الشيوخ والاعيان[٣٠]. شهدت نيجيريا خلالها تداول سلمي للسلطة، فبينما كان هناك ثلاثة مرشحين رئيسيين لمنصب الرئاسة وهم "شيخو شيغاري" زعيم حزب نيجيريا الوطني، والزعيم "اوبافيمي اولود" رئيس حزب وحدة نيجيريا، والدكتور "تامدي ازيكيوي" زعيم حزب الشعب وأول رئيس جمهورية في نيجيريا[٣١]. صار يعني أن هذه الانتخابات من تنظيم الاحزاب السياسية وليس من تنظيم العسكر. وعلى اثر ذلك أعيد انتخاب الرئيس "شيخو شيغاري" لدورة رئاسية ثانية امدها اربعة اعوام[٣٢].

---

[٢٧] بخصوص اسباب فشل الحكم العسكري . ينظر على سبيل المثال : علي أي مزروعي ومايكل تايدي / مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٨- ١٤٢ .

[٢٨] الاحزاب الرئيسة التي شاركت في الانتخابات عبارة عن احزاب قديمة ولكن شاركت بتسمية جديدة . فالحزب الوطني النيجيري (npn) نما بين صفوف مؤتمر شعب الشمال، وحزب الشعب النيجيري (npp) قد ظهر بين صفوف المجلس الوطني لمواطني نيجيريا ، وحزب وحدة نيجيريا (upn) هو جماعة العمل بعد أن تغير اسمها ، وحزب الخلاص الشعبي (prp) هو اتحاد العناصر التقدمية الشمالية . اما حزب الشعب النيجيري العظيم (gnpp) فقد نشأ نتيجة حدوث انشقاق داخل حزب الشعب النيجيري . ينظر ابراهيم نصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .

[٢٩] ينحدر شيخو شغاري من قبائل الهاوسا ولاية سوكوتو وهو شاعر واديب . ومن خلال حزبه (الحزب الوطني النيجيري) ولاية استطاع أن يصل الى السلطة عام ١٩٧٩ ، عبر انتخابات تنافسية ، وجددت رئاسته لولاية ثانية (اربع سنوات) عام ١٩٨٣ ، ولكن اواخر عام ١٩٨٣ وقع انقلاب عسكري اطاح به وبالحكم المدني (الانقلاب العسكري الرابع ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣) .

[٣٠] ينظر صحيفة الانباء (الكويت) العدد (٢٧٣٥) ١٩٨٣/٨/٦ .

[٣١] ابراهيم نصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .

[٣٢] ينص الدستور النيجيري على انه " لا يجوز انتخاب الرئيس لاكثر من ولايتين أمد الواحدة منهما اربع سنوات. وطبقا اليه فأن نظام الحكم في نيجيريا هو نظام حكم رئاسي ، أذ تتمتع كل ولاية من ولاياتها بحكم ذاتي ، ولكن السلطات الفيدرالية تنحصر في يد الرئيس الاتحادي . فالنظام السياسي النيجيري قائما على الفيدرالية ، أذ يضم ٣٦ ولاية واقليماً واحدا وهو العاصمة الاتحادية (أبوجا) وهو نظام جمهوري يقوم على ثلاث سلطات ، السلطة التنفيذية : متمثلة في رئيس الدولة وهو في ذات الوقت رئيس الوزراء ، والوزراء عبارة عن مجلس اتحادي تنفيذي . اما السلطة التشريعية : فتتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ويتألف من (١٠٩) مقاعد ، ومجلس النواب يتكون من (٣٦٠) مقعدا . والانتخابات الرئاسية و التشريعية ، تتم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر كل اربع سنوات . اما السلطة القضائية : فتتمثل في المحكمة العليا التي يعين قضاتها مجلس الحكم

اكدت الانتخابات العامة التي جرت خلال التجربة الثانية نجاح نيجيريا بتداول السلطة فيها سلميا. لكن الى أي مدى استمر هذا النجاح وهل غدت عملية تداول السلطة في نيجيريا سمة في النظام السياسي، لاسيما وان الولاية الثانية للرئيس "شيخو شيغاري" لم تستمر سوى ثلاثة أشهر -تقريبا- أذ ما لبث أن اطيح به بانقلاب عسكري[٣٣]. منهيا بذلك تجربة للحكم المدني استمرت اربع سنوات.

التجربة الثالثة: تبدأ البوادر الاولى لهذه التجربة مع اعلان الجنرال "ابراهيم بابا نجيدا" رئيس الحكومة العسكرية في نيجيريا وقائد الجيش في مايس/مايو ١٩٨٩ عن قراره بالتخلي عن منصبة العسكري وترك مقعد رئاسة الدولة بعد انتخاب رئيس مدني للبلاد في مدة اقصاها تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٢[٣٤]. وبلاستناد الى نظام الحزبين. ولم تجر الانتخابات في الموعد المحدد لها، اذ جرت الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ١٩٩٣ بين زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي "مشهود ابيولا" ومرشح حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي "منير توفه" بعد استبعاد الحكومة العسكرية لثلثي المرشحين قبل اسبوع واحد فقط من الانتخابات. وكان من المفترض ان تنسحب الحكومة العسكرية من السلطة وتحول الحكومة الى صيغة الحكم الدستوري.

الملاحظ من هذه التجربة انها لم تكتمل بسبب الغاء المؤسسة العسكرية لنتائج الانتخابات. الامر الذي اثار الشكوك حول شرعية الحكومة المدنية المؤقتة التي تم تعيينها من قبل "بابانجيدا". ومما زاد الامر سوءا هو اعلان المحكمة الدستورية العليا "عدم اكتمال شرعية الحكومة المدنية". فاستقالت الحكومة المدنية المؤقتة (المعينة) واستقالة رئيسها " ارنست شونيكة " وبقاء الحكم بيد العسكر، وتولى وزير الدفاع "ساني اباتشا" رئاسة الدولة التي غدت تعاني ازمة شرعية حادة، وقادت الى اضطرابات دخلت معها البلاد في اخطر ازمة سياسية عرفتها منذ الحرب الاهلية ١٩٦٧-١٩٧٠.

بدءا من الغاء الانتخابات، وزادت حدتها بعد وفاة (اواغتيال) كل من مشهود البيولا- الذي يعتقد على نطاق واسع انه الفائز بانتخابات ١٩٩٣-وساني اباشا (الحاكم العسكري السابق)

الاقليمي ، بجانب محكمة الاستئناف الاتحادية التي تعين قضاتها الحكومة الفيدرالية بناء على نصائح اللجنة الاستشارية القضائية . ينظر : ابراهيم احمد عرفات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٩ .

[٣٣] وهو الانقلاب العسكري الخامس منذ استقلال نيجيريا ١٩٦٠ بقيادة الميجور جنرال "محمد بوهاري " في ٣١ كانون الاول ديسمبر ١٩٨٣ . وبالنسبة لنيجيريا كبرى الدول الافريقية سكانا واغناها نفطا ، فقد حكمها العسكر بصورة شبة متصلة . اذ قام اول انقلاب عسكري في نيجيريا بقيادة الجنرال " انزيجو " في كانون الثاني / يناير ١٩٦٦ ، والانقلاب الثاني قاده يعقوب جوان في تموز / يوليو في العام نفسه . وجاء الانقلاب الثالث بقيادة " مورتالا محمد " عام ١٩٧٥ . وتلاه الجنرال " دميكان " عام ١٩٧٦ . اما الانقلاب الخامس فلقد ذكره في اعلاه . ثم استولى على السلطة من بعده الجنرال " ابراهيم بابا نجيدا " عام ١٩٨٥ . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ استولى الرئيس ساني اباتشا على السلطة واعلن انه ينوي التحول الى التعددية بحلول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٨. ينظر: جون قاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٧ .

[٣٤] ينظر: مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٧٤.

في عام ١٩٩٨، فضلا عن تخلل ذلك محاولة انقلابية في الاسبوع الاول من شهرا اذار/مارس١٩٩٥ ضد الجنرال ساني اباشا، وتم اعتقال اكثر من (١٦١) ضابط في الجيش[٣٥]. كل ذلك وغيره مهد الطريق للتجربة الرابعة.

التجربة الرابعة: استعادة نيجيريا الحكم المدني بعد سنوات من الاضطرابات والانقلابات، بدأت عندما الغيت الانتخابات التي اجريت في عام ١٩٩٣. وجاء انفراج الازمة بتعيين حكومة مؤقتة برئاسة الجنرال "عبد السلام ابو بكر" الذي شرع في اجراء سلسلة من الانتخابات في اواخر عام ١٩٩٨ واوائل عام ١٩٩٩ والتي توجهت بأعادة الحكم المدني الى البلاد في مايس/مايو ١٩٩٩، تولى "اوباسانجو" الحكم على اثرها. وفور انتقال السلطة الى المدنيين ووصول الرئيس المنتخب "اوباسانجو" شرعت الحكومة الجديدة في سلسلة من الاجراءات التي وصفها السياسيون بأنها اجراءات لتأمين الديمقراطية من اي خطر اوتهديد، وكان الرئيس اولوسيغون اوباسانجو من اكثر المسؤولين حرصا وعناية لصد الابواب امام اية محاولة من العسكريين للانقلاب ضد الحكومة المدنية بحكم خبرتة العسكرية السابقة ومن بين تلك الاجراءات ما يلي[٣٦]:-

١. اعلن الرئيس النيجيري (اوباسانجو) في اول ايام توليه للحكم "ان الحكومة الفيدرالية ستقوم بأعادة النظر في وضع قواتها المرابطة في الخارج، لا سيما وان بقاء هذه القوات بات مكلفا اكثر مما لا تتحمله ادارته، وشعر كبار قادة الجيش الذين يسترزقون من العملية بامتعاض شديد من هذا الاجراء، اذا تدر عملية الابتعاث الى تلك الناطق ارباحا كبيرة، واصبحت مصدرا للكسب السريع لافراد الجيش على مختلف درجاتهم.

٢. من ضمن تلك الاجراءات ان خفضت السلطات الفيدرالية مخصصاتها على المؤسسات العسكرية بنسبة ٤٠% وقد عكست ذلك الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠١ والتي جاءت المخصصات العسكرية فيها في المرتبة السادسة على عكس السنوات الماضية والتي تحظى بالمرتبة الاولى ولم تتجاوز٢٠,٥مليار نيرة نيجيرية، وهذا الانخفاض بالطبع-يأتي مع توجه الرئيس اوباسانجو والذي طالما دعا الى ضرورة تخفيض النفقات العسكرية، بدعوى ان المؤسسة العسكرية قد اثقلت كاهل الاقتصاد الفيدرالي، واخذت حيزا اكبر على حساب مجالات اخرى اولى بالاهتمام، نظرا الى مساسها باحتياجات الملايين من المواطنين النيجيريين العاديين.

٣. حملت خطوة تجزئة وزارة الدفاع النيجيرية في التشكيل الاخير في شهر شباط / فبراير ٢٠٠١ للحقائب الوزارية دلالة واضحة على اقتناع الحكومة الديمقراطية الحالية بان هناك سيناريو للمؤامرة داخل المؤسسة العسكرية ضدها، اذ جزئت سلطات وزارة الدفاع بين اربعة اشخاص في محاولة من الرئيس "اوباسانجو" لتفادي وقوع انقلاب عسكري، وايجاد توازن داخل المؤسسة العسكرية، حيث يتم تعيين العقيد " توبولي دان جوما" كوزير للدفاع،

---

[٣٥] العنف في افريقيا : ميراث الحرب الاهلية والتحول الى الديمقراطية ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٤٨ .

[٣٦] http://www.islamon line.net/arabic/politics/2001/04/articile 19.shtml.

والسيدة "دوبي اد يلاني" مساعدة الوزير للشؤون البرية، ومحمد الاول "باتاغراوا" مساعد الوزير لشؤون الجيش "ودان تشود" مساعد الوزير لشؤون القوات الجوية.

٤. في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٠ اثر الاضطرابات وموجات العنف التي شهدتها ساحل العاج نتيجة محاولات انقلاب هناك ، اعلنت السلطات النيجيرية عن احالة اكثر من (١٥٠) جنرالا من كبار العسكريين الى التقاعد الاجباري والمبكر مما فسرة مراقبون سياسيون بتوقع الحكومة النيجيرية باحتمال حدوث محاولة انقلاب مماثلة من المؤسسة العسكرية، لاسيما وان هؤلاء المحالين للتقاعد ممن يملكون رتبا عالية ولهم طموحات في السلطة وادارة الدولة.

تؤكد هذه المؤشرات على جدية الحكومة والرئيس بابا نجيدا في ملاحقة العسكريين وتأمين بقاء الحكومة الديمقراطية. سنعود الى هذه النقطة عند الحديث عن المؤسسة العسكرية كمعوق من معوقات التحول الديمقراطي في نيجيريا.

واذا استثنينا التجربة الرابعة باعتبارها ما زالت مستمرة واتخذت من الاجراءات التي ربما ستكون نيجيريا مؤهلة لاستقرار عملية التحول الديمقراطي فانه يمكن ان نستنتج ما يلي:

١. لم تود تلك التجارب الى استقرار شكل نظام الحكم في نيجيريا (الحكم المدني) ولم تصبح حالة متواترة فيه، رغم خوض اول تجربة منذ عام ١٩٦٠.

٢. التجارب التي ذكرت باستثناء تجربة ١٩٧٩ كانت قد انتهت على يد العسكر عبر الانقلابات[٣٧] وتعاقب العسكر على المسك بزمام السلطة. كما هو الحال في تجربة ١٩٩٣.

المبحث الثاني
معوقات عملية تداول السلطة في نيجيريا

---

[٣٧] ينظر الجدول:

بداية التجربة	انتهائها	الوسيلة
١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ تخلى اوباسانجو عن السلطة	٧ اب اغسطس ١٩٨٣	انتقال سلمي للسلطة من العسكر الى المدنيين عبر انتخابات تنافسية
ايلول / سبتمبر ١٩٨٣	٣٠ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣	انقلاب عسكري – تشكيل المجلس العسكري الاعلى بقيادة محمد بوهاري
١٢ حزيران / يونيو ١٩٩٣	لم تسلم السلطة وحصل صراع بين السلطة وبين من يعتقد انهم فازوابالانتخابات	تسليم السلطة وتشكيل حكومة مدنية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ وتعيين رئيس مدني ارنست شونكه رئيس الوزراء الموقت وبعد اقل من ثلاثة اشهر عاد الحكم العسكري المباشر بتولى وزير الدفاع ساني اباتشا رئاسة الدولة .
مايس / مايو ١٩٩٩	سلمت السلطة من الحكومة المؤقتة الى الحكم المدني في البلاد بقيادة اوباسانجو .ومن الاسباب التي ادت الى ان هو انه اول حاكم عسكري تخلى عن السلطة	ما زالت التجربة مستمرة

يمكن تقسيم المعوقات الى معوقات داخلية واخرى خارجية وكما يأتي:

اولا المعوقات الداخلية

يزخر الواقع النيجيري بالكثير من المعوقات. لاغراض البحث او قدر تعلق بموضوع تداول السلطة ملاحظة ان اهم تلك المعوقات هي:

١. طبيعة الاحزاب السياسية:

اتسمت الاحزاب السياسية التي تشكلت في نيجيريا منذ عام ١٩٦٠ بكونها تجسد الطبيعة التعددية في المجتمع النيجيري، فعكست تبعا لذلك الواقع القبلي والثقافي والاقليمي في تركيبها ويمكن ان نأتي بأمثلة على سبيل التوضيح فحزب "مؤتمر الشعب الشمالي" اقتصرت عضويته على ابناء قبيلتي الهاوسا/الفولاني الشماليتين. وحزب جماعة العمل اقتصر تنظيمه على قبائل اليوربا والاوبا القاطنتين في غرب نيجيريا، اذ كان يدعو للحفاظ على تراث اليوربا وتشجيع انتشار القيم والثقافة اليوربية[٣٨].

وعلى وجه الاجمال فان هذه الاحزاب وغيرها ترتكن الى قاعدة عرقية او دينية في تكوينها[٣٩] وفي مثل هذه الحالة فان الروابط القرابية ستنعكس على طبيعة تلك الاحزاب وستؤثر بقوة وباتجاه معاكس لاية محاولة "لخلق اية انواع من الاحزاب السياسية القومية النطاق[٤٠] الاكثر من ذلك ان التفرد العرقي في طبيعة الاحزاب يهيئ اساسا قائما مقدما للحركات الانفصالية[٤١] وعلى حد تعبير س.هـ دود الذي يرى (ان القروي لم ير نفسه خارج نطاق دائرته الصغيرة فلم يستطع تصور أي شئ مثل الامة الحديثة (modern-nation) اذ لم تحمل له أي معنى، وبالنظر الى العالم في ضوء شروط القرابة ويكون لديه تصور او ادراك قليل جدا للملامح الرئيسة للدولة الحديثة ولاسيما حكم القانون وحيث ان القروي يدعم احد اقربائه في مناقشة موضوع ما فقد توقع ان يفعل الاخرون مثلما فعل هو)[٤٢].

والواقع ان هذا التحليل في كثير من افكاره العامة ينطبق على الواقع النيجيري فكل قبيلة من قبائله الرئيسة غير مستعدة للتسليم بغلبة قبيلة اخرى عليها وكل منهم يعتقد بان له حق السيادة على القبائل الاخرى فمثلا هناك مثل شائع لدى الايبو (الاقليم الشرقي) يقول "الايبو لم يول عليهم ملك"[٤٣]. ومن هذا المثل البسيط يمكن ان نفسر الكثير من جوانب السلوك سواء اكان القبلي او الحزبي لتلك القبيلة. وكذا الحال بالنسبة لقبائل الهاوسا/الفولاني عندما ركزت في دعايتها الانتخابية-وعلى وجه الخصوص انتخابات ١٩٥٩-"على ان التصويت لصالح حزب جنوبي سيؤدي الى سيطرة الجنوب ومن ثم القضاء سريعا على الهاوسا/الفولاني[٤٤]. والشئ نفسه بالنسبة لقبيلة "اليوربا" (الاقليم الغربي) التي-وعلى الرغم من عدم وجود اثنيات متعددة في

---

(٣٨) عبد السلام ابراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٦.
(٣٩) ابراهيم نصر، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.
(٤٠) س.هـ دود، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.
(٤١) ب. س لويد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٤.
(٤٢) س.هـ دود، المرجع سبق ذكره، ص ٥٥ .
(٤٣) ورد في محمد مصطفى الشعيني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
(٤٤) ب . س لويد , مرجع سبق ذكره , ص ٣٣٢ .

الاقليم-كانت السمة المميزة لها في سلوكها الانتخابي متأرجحة بين تأييد قبائل الهاوسا/الفولاني تارة وقبائل "الايبو" تارة اخرى. الامر الذي انعكس على سلوك الحزب الرئيس فيها "جماعة العمل".

وهكذا نلاحظ ان طبيعة الاحزاب السياسية في نيجيريا قد أثرت كثيرا في عملية تداول السلطة. وبالاستناد الى التجارب السابقة يمكن التطرق الى أهم النتائج التي تؤكد ذلك وكما يأتي:

١. اكدت التجارب السابقة ان هناك ارتباط وثيق بين الانتماء الاقليمي والقبلي وبين السلوك التصويتي للناخبين[٤٥].
٢. اثبتت الممارسات الحزبية استمرار الصراع العرقي وانسحابه الى المنافسات الحزبية والسلوك الانتخابي على نحو لا يظهر معه تحول كبير في حالات تداول السلطة، واستقرارها في طبيعة الحكم[٤٦].
٣. غياب المعارضة التي تؤمن بفوز حزب عليها، وغالبا ما تلجأ الى التشكيك في نتائج الانتخابات[٤٧].

ونخلص الى القول ان كل ما تم ذكره يؤكد على ان عملية تداول السلطة تأثرت بطبيعة الاحزاب وادت الى التشكيك بامكانية نجاح تلك العملية في نيجيريا.

ثانيا: دور المؤسسة العسكرية

يرافق كل فشل لعملية التداول السلمي للسلطة تأكيدا لدور المؤسسة العسكرية في السيطرة على الحكم وتاريخ نيجيريا المستقلة يؤكد على ذلك[٤٨].

عكست المؤسسة العسكرية في نيجيريا الواقع القبلي في تركيبتها، وبالشكل الذي ادى الى اختلال التوازن الذي انعكس على دور الجيش في الحياة السياسية . فقبل وقوع الانقلاب العسكري الاول (١٥ كانون الثاني يناير ١٩٦٦) كان اكثر من نصف ضباط الجيش النيجيري (٢٧ من بين ٥٣ ضابطا من رتبة رائد فما فوق) من ابناء الايبو (الاقليم الشرقي) في حين ان غالبية الجنود كانت من الاقليم الشمالي. وقد شكلت هذه الغالبية العددية لضباط الايبو في الجيش

---

(٤٥) على الرغم من فوز شيخو شيغاري في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٣ وحصوله على ٤٨ % او(١٢) مليون صوت من بين ال (٢٥،٨) مليون صوت الاان منافسة (اولو- حزب الوحدة) الذي حصل على ٧،٨ مليون صوت. والملاحظ ان معظم الاصوات التي تم الحصول عليها كانت من الولايات التي تقنطها قبائل اليوربا. وهذا يعكس الى حد ما الارتباط بين الانتماء القبلي والسلوك التصويتي للناخبين.

(٤٦) على الرغم من حصول الكثير من تجارب تداول السلطة في نيجيريا الاانها ما تزال تمثل ازمة من الازمات السياسية الخطيرة التي تعانيها .

(٤٧) المثل الواضح في هذا الخصوص هو انتخابات ١٩٨٣ التي اسفرت عن فوز شيخو شغاري. وعملت احزاب المعارضة تبعا لذلك على اتهام ادارة الرئيس بالتزوير في اسماء ملايين الناخبين . وهو ما اكده السيد (ابنزيرباباتوب) مدير التنظيم لدى حزب الوحدة الوطني خلال الانتخابات بقوله " ان هناك الملايين من الاسماء المزيفة في القاعة ". وقد عزا السيد بابا توب، مسؤولية وجود هذه الاسماء الى محاولات التلاعب التي يقوم بها الحزب الوطني.
ينظر: صحيفة الانباء (الكويت) العدد (٢٧٣٥) في ١٩٨٣/٨/٦.

(٤٨) الملاحظ انه حتى عام ١٩٩٣ عرفت نيجيريا خمسة انقلابات عسكرية , وارتباط سبع محاولات انقلابية خلال حقبة حكم بابا نجيدا ١٩٨٥ ــ ١٩٩٣ .

عاملا اضافيا للتوتر بين الاقاليم الذي كان له انعكاساته في الانقلاب العسكري الاول وفي الحرب الاهلية لاسيما وان الجيش غدا سيسا عقب رحيل اخر ضابط بريطاني عن البلاد في اوائل عام ١٩٦٥[٤٩].

وتبعا لذلك فان الصراع بين القبائل النيجيرية ادى الى زيادة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية–وهذا يفسر والى حد ما الدور الكبير للمؤسسة العسكرية وكثرة الانقلابات العسكرية، فضلا عن ارتباط المؤسسة العسكرية بشكل او بأخر بنسب المشاركة القبلية فيها اذ كان للشمال ما نسبته ٥٠% وكان للغرب فيها نسبة ٢٥% وللشرق نسبة ٢٥% ايضا[٥٠].

ساعدت مجموعة من العوامل على ان يكون للمؤسسة العسكرية دورا في الحياة السياسية في نيجيريا، منها: انها احدث مؤسسة تمت اقرقتها بصورة كاملة[٥١] فضلا عن ميلها الى المحافظة على التلاحم وتحقيق الوحدة الوطنية، لذلك فهي تتحرك–غالبا–في اوقات الازمات.

تفسر هذه العوامل وغيرها كثرة الانقلابات العسكرية التي غالبا ما كانت مبرراتها انها تمت نتيجة لتفاقم الازمات سواء اكانت سياسية ام اقتصادية... ومن جانب اخر فان ميلها الى الروح الجماعية في العمل ساعد في الابقاء على تلاحمها. ويمكن ان نذكر على سبيل المثال محاولة (ساردوانا السكوتي) للاطاحة بالقيادات الجنوبية في الجيش والشرطة في نيجيريا بمنحه لهم اجازة طويلة ورقى بدلا عنهم ضابطا شماليين الا ان الشماليين انفسهم احبطوا هذه المحاولة فنظام الجيش تبعا لذلك يختلف عن الاتجاهات الانقسامية المفشية في حركات الاحتجاج بين النخبة[٥٢]... والجيش ليس مجرد هيأة خاضعة لنظام ثابت وانما يتحكم ايضا في استخدام القوة المادية والاقتصادية. ولقد استخدم الحكام العسكريون سلطاتهم في اعادة توزيع الدخل والثروة لصالحهم، وكان من نتيجة ذلك افقار وتهميش غالبية المواطنين وبشكل عام كان معدل الدخل الفردي يشهد انخفاضا سنويا في الفترة من ١٩٨٠– ١٩٩٧ بمعدل سنويا يصل الى٨,٤% ويكفي هنا الاشارة الى ان واحدا من بين ٢٧٠ مواطنا في نيجيريا لديه جهاز تليفون خاص حتى يمكن تصور حالة الفقر والبؤس في هذا البلد الغني بالموارد الطبيعية والقدرات البشرية وبخصوص تداول السلطة فانه عقب كل انقلاب عسكري يلجأ القادة العسكريون الى الغاء الانتخابات وحل الاحزاب السياسية وتعطيل العمل بالدستور.

اهلت تلك العوامل المؤسسة العسكرية لان تكون قوة مؤثرةفي السياسة وعلى وجه الخصوص في اوقات الازمات. واذا كان ذلك ينطبق على التجربتين الاولى والثانية اللتين حسمتا لصالح المؤسسة العسكرية فان التجربة الثالثة لم تحسم لصالحها (حزيران /يونيو ١٩٩٣) لماذا؟

الملاحظ بخصوص التجربة الثالثة ان موقف المؤسسة العسكرية غدا متعارضا مع عملية تداول السلطة ، فالتجربة اجريت ولكنها عطلت ، عندما رفض العسكر تسليم السلطة، وعدم تسليم السلطة غدا الشكل الظاهر للازمة السياسية. ولكن حقيقة الازمة–فضلا عن عدم

---

(٤٩) ابراهيم نصر , مرجع سبق ذكره , ص ٢١ . كذلك : عبد السلام ابراهيم بغدادي , مرجع سبق ذكره , ص ٢٦٠ .

(٥٠) ايناس محمود طه، عودة الحكم المدني في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٨) تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩، ص ٩٣.

(٥١) ب.س لويد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٥.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٣٥٥.

تسليم السلطة-تكمن في وجود بيئة دولية تعارض استمرار الحكم العسكري من جانب، ووجود قبائل تؤيد التغيير-نذكر هنا قبائل اليوربا تحديدا – من جانب آخر. وكذا الحال مع التجربة الرابعة فلقد اشار أحد المحللين النيجيريين الى ان العسكريين لم يكونوا يتوقعون جدية الجنرال "عبد السلام ابو بكر عرفة" نقل السلطة الى المدنيين. وذلك من منطلق "ان البلاد ليست مؤهلة بعد للحكم الديمقراطي نظرا لعدم النضج والوعي المطلوبين في الممارسة السليمة للديمقراطية". ولكن الواقع يؤكد ان العسكريين لا يزالون يعتقدوا انهم اصحاب السلطة الشرعيين ولا مجال للحكم المدني الذي سوف يقوض سلطتهم وامتيازاتهم السياسية. وعلى الرغم من كون الرئيس اوباسانجو جنرالا سابقا في الجيش الا انه قام في عام ٢٠٠٠ بسحب امتيازاتهم السياسية عن طريق ابعادهم تماما عن الحياة السياسية بدعوى ان هذا الاجراء سوف يدعم العملية الديمقراطية في البلاد وهذا الى جانب خفض السلطات الفيدرالية مخصصاتها العسكرية بنسبة ٤٠% بدعوى ان المؤسسة العسكرية اثقلت كاهل الاقتصاد الفيدرالي الامر الذي انعكس على تصريحات العسكريين تعقيبا على هذه الاجراءات التي اقدمت عليها ادارة اوباسانجو ترمي الى تهميش وتقليل شأن المؤسسة العسكرية وما تقوم به من ادوار ووظائف هامة للدولة وفي الوقت نفسه صدرت تصريحات من مختلف المسؤولين الكبار في الحكومة تشير الى ان تحركات العسكريين ما زالت تهدد مستقبل الديمقراطية في البلاد[٥٣].

بالفعل لم يقف العسكر متكوفي الايدي حيال اجراءات الحكومة (الديمقراطيين) فلقد كانت لهم تحركاتهم ومناوراتهم مع الديمقراطيين، ومن بينها[٥٤]:

١. اطلق كبار العسكريين تصريحات في شهر أب /اغسطس ٢٠٠٢ عند تأزم العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والتي ادت الى عزل ثلاثة رؤساء لمجلس الشيوخ النيجيري على التوالي، مما كاد فعلا ان يعصف بالديمقراطيين بسبب تصعيد النزاع بينهما حول عدد من القضايا والاتهامات المتبادلة بينهما "الفساد الاداري". فقد حاول العسكريون استغلال الموقف من خلال عدة تصريحات تقول: ان المؤسسة العسكرية لا تستطيع ان تسكت حيال هذه الفوضى الديمقراطية والممارسة السيئة للصلاحيات وقد ردت الاوساط السياسية على هذه الادعاءات بأنها مجرد محاولة لتهيئة الرأي العام للانقلاب على الحكومة المدنية وتبريره.
٢. شغل موضوع الولاية الثانية للرئيس "اوباسانجو" حيزا كبيرا في اهتمام المؤسسة العسكرية، حيث اصدرت تصريحات معارضة لفكرة امكانية ترشيحه لفترة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠٣، واكدت رجالات في المؤسسة العسكرية انهم يعارضون ذلك بشدة، لانها لا تقف مع منطلق الديمقراطية التي يتكئ عليها اوباسانجو ويحارب من اجلها وقد وصلت المزايدة الى القول بأن اية محاولة من الرئيس اوباسانجو لفرض ذلك على الواقع لن يسكت العسكريون عليها.
٣. هناك مؤشرات-على الرغم من بعض التحفظات عليها – تحمل المؤسسة العسكرية مسؤولية عدد من الاضطرابات التي تحدث في انحاء مختلفة من البلاد، لاسيما احداث التوتر

---

(٥٣) ابراهيم احمد عرفات , مرجع سبق ذكره , ص ٢٢١ .

(٥٤) http://www.isamonline.net/arabic/politics/2001/04/article 19.shtml

التي شهدتها العلاقات بين كل من المؤسسة التنفيذية والتشريعية وعلى وجه الخصوص محاولة سحب الثقة من حكومة الرئيس اوباسانجو التي جرت في شهر ايلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

٤. على الجانب الآخر فأن المؤسسة العسكرية قد اتهمت حكومة الرئيس اوباسانجو بالتساهل تجاه قضايا مهمة بالنسبة للسيادة الوطنية، مثل التحركات الكاميرونية نحو مدينة "بكازي" الحدودية، واتهموا الحكومة الحالية بأن ايقاعها في الرد على تلك التحركات لم يكن على المستوى.

ثالثا: المشكلات الاقتصادية

تتمثل ابرز المشكلات الاقتصادية في الفساد والديون والفقر الناجمة عن سوء ادارة البلاد والتوترات التي تشهدها البلاد بين الحين والاخر نتيجة الصدامات الطائفية.

تشير الكثير من الدراسات[٥٥] الى أن السبب الرئيس وراء الفساد والفوضى اللتين تشهدهما بلدان افريقية عموما ونيجيريا خاصة الى تدخل السلطات العسكرية في الحياة السياسية والمدنية، كما أن الكثير من الزراية بالحقوق الانسانية والانتهاكات غير الديمقراطية هي نتيجة لذلك التدخل. كما أن الفساد يترعرع بلا حدود او توقف في ظل الحكومات المتجاهلة للديمقراطية ، وان تشجيع القانون والمسؤولية عن ممارسة السلطة جديران بتخفيف موجة الفساد وكذلك تحميل المجتمع المدني مسؤولياته في تشجيع الانفتاح والمصارحة في طلب الحقوق على أن تتحرك كل فئة في المجتمع ليكون لها دور في اصلاح الامور وذلك ببث التربية والتعليم وتوجيههما نحو هذه الغايات الحيوية.

وبالنسبة للفساد اعتبره اوبا سانجو قضية تنموية حيوية ويجب محاربته حيث يعد اساس تدهور الاقتصاد النيجيري لذلك قام بأنشاء مكتب لمكافحة الفساد الداخلي وذلك ضمن خطواته الاصلاحية. وعلى الرغم من نجاحه في مهامه الى حد بعيد الا ان قضية الفساد لا تزال اكبر تحديات التنمية الاقتصادية في نيجيريا ويكفي الاشارة في هذا الصدد الى أن نيجيريا تحتل المرتبة الثانية بعد بنغلادش كاكثر دول العالم فسادا وذلك طبقا لما جاء في تقرير (منظمة الشفافية الدولية)[٥٦] وتأتي بعد ذلك مشكلة الديون وخدماتها السنوية لتستنزف قسما كبيرا من العائدات المالية النفطية. والجدير بالذكر أن حجم الديون الخارجية بلغ مع نهاية عام ٢٠٠٠ نحو (٣١) مليار دولار، منها (٢١) مليار مستحقة للحكومات الدائنة اعضاء نادي باريس، والباقي ديون مستحقة لنادي لندن للدائنين التجاريين ووكالات متعددة الاطراف ودائنين اخرين من القطاع الخاص، الامر الذي ادى الى قيام الحكومة النيجيرية بعقد اتفاقيات مع الدائنيين لاعادة جدولة ديونها وتخفيف خدمات الديون السنوية. ثم يأتي بعد ذلك الفقر كنتيجة طبيعية لحالة الاقتصاد النيجيري السيئة ، اذ يبلغ متوسط دخل الفرد (٩٥٠) دولار ومعدل النمو الحقيقي٣,٥% ومعدل

---

(٥٥) ينظر احمد العناني (مراجعة كتاب) مرجع سبق ذكره .

(٥٦) بعد صدور تقرير الشفافية الدولية لبرنامج الامم المتحدة (الاونكتاد) في ١١ أب / اغسطس ٢٠٠٢ والذي جاء فيه (أن نيجيريا هي اكبر دولة في العالم من حيث الفساد) صار لازما وضع حد لقضايا الفساد.

التضخم ٦,٥% والبطالة تصل نسبتها الى ٢٨%، الامر الذي ادى الى وصول الذين يعيشون تحت خط الفقر في نيجيريا الى ٤٥% من حجم السكان[٥٧].

المعوقات الخارجية

من المسائل التي ستكون لها اولوية في اهتمامات شعوب وبلدان وسياسي واكاديمي بلدان العالم الثالث مسألة تداول السلطة عبر الانتخابات التنافسية (بصورة سليمة) وستكون بلدان افريقية ساحة مهمة من الساحات التي ستنتشر بها هذه العملية. فبعد أن كانت انظمة الحكم فيها رغم بعض الاستثناءات، دكتاتوريات شخصية وانظمة قائمة على الحزب الواحد او مزيج من ذلك كله (نظم شمولية) شهدت الكثير من البلدان الافريقية ك (زامبيا كينيا، زيمباوي، انغولا، النيجر، زائير، الغابون، نيجيريا...) نوعا من التأثر (بالموجة الديمقراطية) التي مثلت نتاجا للتحولات التي شهدتها البيئة الدولية. وعلى وجه الخصوص منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

ويبدو أن دور العامل الخارجي كبيرا فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي الذي عرفته نيجيريا لاسيما في ما يتعلق بالضغط على النظام السياسي من اجل الارتقاء بالديمقراطية، استجابة لمطالب خارجية ولاسيما من الولايات المتحدة الامريكية التي تدفع باتجاه التحول الى الديمقراطية على وفق النموذج الليبرالي الغربي وكذلك التحول الى اقتصاد السوق وهنا لابد من القول أن الديمقراطية هدف نبيل تسعى اليه الانظمة السياسية لكن الضاغط الخارجي قد يؤدي الى نتائج سلبية لاسيما وان غالبية التحولات الديمقراطية التي شهدتها افريقيا عموما ونيجيريا خاصة كانت بفعل الضاغط الخارجي. واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أن التحول الديمقراطي قد ينجح في دولة معينة ولكن ليس بالضرورة أن يكون ناجحا في دولة اخرى. وهكذا.

عليه فأن الاصل هو أن تكون عملية التحول الديمقراطي استجابة لمتطلبات داخلية وليس لمتطلبات خارجية لانه اذا كانت الاستجابة لمتطلبات خارجية فأنه بالضرورة يؤدي الى نتائج سلبية في المجتمع ويفتح الباب واسعا امام التدخلات الخارجية وهو ما بدا واضحا عندما "وصلت القواعد العسكرية للقوات الفيدرالية للدفاع الجوي والبحري والجوي وفود من القوات الامريكية من مختلف التخصصات وعدد من كبار المستشارين والاخصائيين في شؤون الدفاع والتخطيط الاستراتيجي بوزارة الدفاع الامريكية فضلا عن الاسطول البحري وصلوا جميعا الى مقر وزارة الدفاع الفيدرالية بمدينة "ابوجا" العاصمة في مطلع شهر نيسان/ابريل ٢٠٠١ وكان الهدف هو تقوية الحكومة الديمقراطية في نيجيريا حسب تعبير البيان الصادر من السفارة الامريكية"[٥٨].

على حين أن الاستجابة للمتطلبات الداخلية ستكون نتائجها ايجابية، لاسيما وانها تحد من التناقصات التي يزخر بها المجتمع النيجيري، وبالتالي تكون سبيلا لتسوية تلك المشكلات.

---

[٥٧] ابراهيم احمد عرفات -مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

[٥٨] WWW.Islamonline.net/Arabic/politics/2001-04.

الخاتمة

السلطة السياسية بعدها واقعة اجتماعية تتأثر الى حد كبير بطبيعة المجتمع وهي تتطور باستمرار وتأخذ اشكالا مختلفة تبعا لتطور المجتمعات وتتحدد طبيعتها تبعا لتطور المجتمع.

من هنا فأن عملية تداول السلطة في نيجيريا تأثرت الى حد كبير بطبيعته، فالطبيعة القبلية للمجتمع ادت الى أن تكون السلطة السياسية متأثرة بطبيعته تلك الامر الذي ادى الى عجزها مثلا من أن تكون لها الدافعية باتجاه التداول السلمي للسلطة، وأثر في ذلك ايضا كل من الاحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية فضلا عن المشكلات الاقتصادية بالاضافة الى العوامل الخارجية. قاد هذا الواقع تأرجح نيجيريا بين النظام العسكري والنظام المدني فضلا عن ادخال البلاد في ازمة سياسية كرست انقسامية المجتمع النجيري وعمقتها على ان التغيرات التي حصلت في النظام السياسي الدولي دفعت باتجاه ترسيخ الحكم المدني، ومع ذلك تبقى مسألة ترسيخه رهينة بحل المشكلات الداخلية باعتبارها السبيل لترسيخ عملية التداول السلمي للسلطة لانه ومهما كان تأثير العوامل الخارجية تبقى غير ذات جدوى أن لم يترافق مع تسوية المشكلات الداخلية.

أن هذا الواقع افاد نيجيريا لاسيما منذ وصول اوباسانجو الى الرئاسة وصار بالامكان أن خلقت حالة من التوازن بين المتطلبات الداخلية والضغوطات الخارجية-أن ترتقي حالة التحول الديمقراطي في نيجيريا.

وتبقى مسألة مهمة وهي أن تغير النظم عبر صناديق الانتخاب/يمثل سوى خطوة اولى في طريق طويل وشاق. فبعد مرور اكثر من خمس سنوات على تولي اوباسانجو الحكم-تخللتها فوزه في الانتخابات الرئاسية لولاية ثانية-برزت ثلاثة ملفات كبرى اولها خاص بالفساد المستشري، وثانيهما: يتعلق بالعنف الطائفي المرتبط بمسألة تطبيق الشريعة الاسلامية، واخيرا العنف المرتبط بتوزيع عوائد النفط وهي جميعا قضايا شائكة وتعد محددات رئيسة لحدود نجاح او فشل عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا.

المراجع

١. ابارهيم نصر، مشكلة الاندماج المطني في نيجيريا، (د.ن)، القاهرة، ١٩٨٦.
٢. احمد الغناني (مراجعة كتاب) الفساد والديمقراطية وحقوق الانسان في افريقية الغربية (اعمال ندوة عقدها منتدى القيادة الافريقية بمدينة كونتونا-بنين١٩-٢١ ايلول ١٩٩٤). ورد في نشرة المنتدى العدد (١١٧) حزيران/يونيو ١٩٩٥.
٣. ادم الآلوري، الاسلام اليوم وغدا في نيجيريا ، مطابع المختار الاسلامي، القاهرة، ١٩٧٤.
٤. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق، ط ٣، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.
٥. ب.س لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال (سلسلة عالم المعرفة) مطابع اليقظة، الكويت/١٩٨٠.
٦. توم بوتومور / النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
٧. جون قاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
٨. سامي منصور، نيجيريا عملاق افريقيا التائه، مطابع دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
٩. س.ه دود/التنمية السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة (د.ت).
١٠. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٦.
١١. عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٣.
١٢. علي أي مزروعي، مايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقيا، ترجمة شاكر نصيف لطيف، ج ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
١٣. غسان سلامة، التعددية السياسية في المشرق: من الصيغ التقليدية الى الصيغ الحديثة ، ورقة قدمت الى ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، عمان ، ١٩٨٩.
١٤. محمد عبد العزيز اسحاق، نهضة افريقيا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،١٩٧١.
١٥. محمد مصطفى الشعبيني، نيجيريا: الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ .

الدوريات

١. ابراهيم احمد عرفات، الدور الاقليمي لنيجيريا: مراجعة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد (١٥٤) تشرين الاول/اكتوبر٢٠٠٣.
٢. احمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول مقيد وآفاق غائمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٥٥) كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ .
٣. ايناس محمود طه ، عودة الحكم المدني في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٨) تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ .
٤. طارق حسني ابو سنة، ازمة السكن والتنمية في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٠) ١٩٨٧.
٥. مجلة الطليعة، العدد (٣٥) ١٩٨٤/١/٩.
٦. صحيفة الانباء (الكويت) العدد (٢٧٣٥) ١٩٨٣/٨/٦

الاطاريح

-مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤.

التقارير

العنف في افريقيا: ميراث الحرب الاهلية والتحول الى الديمقراطية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مركز الدراسات والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠١.